

بعد 47 عاما هل هناك أفق لخيار الدولة الفلسطينية المستقلة؟



بحكم غياب "الضغط الدولي بالقدرة اللازمة أو الكافي، التحول في المجتمع اليهودي في إسرائيل باتجاه المصالحة مع الفلسطينيين، والنضال الفلسطيني الجدي والمؤثر". وهو محق في ذلك، لكنه مع هذه النتيجة يعود لاعتبار أن "حل الدولتين النموذج، المنصف والقابل للتحقيق في الظروف المواتية هو شكل من أشكال الكونفدرالية، أي شكل دولتين متجاورتين بأمن وسلام"، ولا أحد يعرف كيف يرى إمكانية تحقيق ذلك مع غياب العوامل التي ذكرها، علما أنها عوامل يمكن أن تؤيد أو يمكن أن تفضي إلى أي حل من نوع آخر؟

ختاما يعيدني تأكيد زيداني على أهمية "الفكر" الخطاب السياسي النقدي الذي يقوم على دراسة معطيات الواقع المعيش وتحليلها، بمركباته وتبعيداته وتناقضاته المختلفة، بمواطن قوته وضعفه والقوى الفاعلة والمتصارعة فيه، ومن ثم استناده اتجاهات تطوره وأفاق تغييره، "وحقا ما أوحجنا، نحن الفلسطينيون، إلى مثل هذا الفكر/الخطاب السياسي النقدي هذه الأيام!"

طرحا كان طرحه في الثمانينات خالد الحسن (أبو السعيد) وهو واحد من أهم قيادي "فتح" وفي ما بعد بات واحدا من أهم نقاد اتفاق أوسلو، وهو طرح مستعجل ولا يرى ما تريده إسرائيل ولا الواقع الفلسطيني. وفي الغضون برزت مؤخرا فكرة سعيد زيداني (استاذ الفلسفة في جامعة القدس) في شأن "دولتان في وطن واحد"، وهي فكرة منقحة ومكتوبة بعناية، بيد أنها تنتمي إلى الأرومة ذاته الخيار الدولة في الضفة والقطاع، وتنطبق عليها ذات الحسابات. يقدم زيداني ما يرى أنه تفسير "مبدع" لحل الدولتين النموذج "المتجاورتين بأمن وسلام"، ليقرر "ليس صحيحا بأن حل الدولتين قد هوى ومات.. حل الدولتين النموذج مازال حيا ومازال يتناقل.. للمستقبل المنظور.. لا يعني أن الحل وشيك أو أكيد، وإن كان يعني أنه سيظل "اللعبة الوحيدة في المدينة للمستقبل المنظور".

لكن زيداني لا يقول كم 47 سنة أخرى يجب أن ننتظر كي يقرّر غير ذلك! كما لا يقول لماذا لم يجد الحل الذي طرحه النور، وحتى أن مبادرة القمة العربية (بيروت 2002) لم تر النور رغم كل التشجيعات فيها لإسرائيل؟ وفي محاولته تأكيد وجهة نظره يذهب زيداني إلى ذات العوامل التي تنبذ أي حل لقضية فلسطين، إسرائيليا ودوليا،

الشعب وتفكيك القضية وإزاحة الرواية التاريخية، وهو ما فعله خيار الدولة الفلسطينية بالطريقة التي طرح فيها، وبشكل تمثله بعد اتفاق أوسلو، لأن هكذا خيارا لن يلبى أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني بقدر ما يستهدف تجويف القضية الفلسطينية وتحول حركتها الوطنية إلى مجرد سلطة على شعبها تحت سلطة الاحتلال.

تاسعا، لا شك أن موازين القوى والمعطيات الدولية تعاند الحق الفلسطيني، لكن من الذي قال إن تلك الموازين أو المعطيات أبدية، وهل أن وضع إسرائيل أقوى من وضع كل الممالك الأوروبية (في حقبة الحروب الصليبية) التي أقامت عدة دويلات لها في المنطقة مثلا؟

مناسبة هذا الكلام ما يروّج له بعض قيادي المنظمة والسلطة و"فتح" من أن كيان السلطة أضحى دولة، ولكن تحت الاحتلال، وتمت ترجمة ذلك بأن الانتخابات المزمع إجراؤها ستتم للمجلس التشريعي للدولة الفلسطينية (ثم لرئيس دولة فلسطين) وليس للسلطة، وكان مجرد إصدار مرسوم بذلك يجعل الأمر حقيقة واقعة، وهو وهم آخر ناجم عن أوامر أوسلو الكثيرة والكارثية. ومناسبة هذا الكلام ما يتعلق أيضا بحديث البعض عن كونفدرالية فلسطينية - إسرائيلية، علما أن هكذا

دولية لم تثبت صدقيتها يوما في الشأن الفلسطيني. ثانيا، رفض إسرائيل أي حل يتجاوب مع حقوق الفلسطينيين، من أي مستوى، وضمن ذلك حق تقرير المصير أو إقامة دولة مستقلة في الأراضي المحتلة (1967)، أو عودة اللاجئين، كما رفض الحقوق الفردية والجمعية والمواطنة المتساوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في إسرائيل ذاتها.

ثالثا، شعور إسرائيل بغناض قوة باستنادها إلى معطيات خارجية مواتية، لاسيما الدعم الأمريكي لسياساتها، علما أن القوى الكبرى في العالم والتي كان الفلسطينيون يعولون عليها في ما مضى باتت اليوم أقرب لإسرائيل، وهذا ينطبق على الصين وروسيا والهند. رابعا، إن الحركة الوطنية الفلسطينية انطلقت قبل احتلال الضفة والقطاع (1967)، وهي لم تطرح حينها إقامة دولة في تلك المناطق التي لم تكن خاضعة لإسرائيل، الأمر الذي أدى إلى تشوش إدراكات الفلسطينيين لقضيتهم ولذاتهم وكونهم شعبا.

خامسا، إن إسرائيل لم تصبح دولة استعمارية واستيطانية وعنصرية بسبب احتلالها الضفة والقطاع وإنما تلك هي طبيعتها منذ قيامها كورثت أو كتويج للحركة الصهيونية، وتلك لم تنشأ نتيجة المظلمة الناجمة عن "الهولوكست" إذ أنها نشأت قبل ذلك. سادسا، لم ينشأ المجتمع اليهودي نتيجة تطور تاريخي وطبيعي في فلسطين، وإنما هو نشأ وتطور بفضل الهجرة والاستيطان ودعم الدول الكبرى، لاسيما أن تلك الدولة قامت على هامش المشاريع الاستعمارية إزاء المنطقة العربية.

سابعاً، تبعاً للنقاط السابقة، فإن إسرائيل، كما بينت التجربة، تتعاطى مع الفلسطينيين ومع أرض فلسطين كوحدة واحدة، وإن سياسات مختلفة شكلا، والمشكلة أن ذلك انطلق على الفلسطينيين لهذا أو ذاك الخيار، يمكن إجراؤها في الآتي:

أولا، ضعف الفلسطينيين من كل النواحي، لاسيما إدارتهم لأنفسهم واستثمار مواردهم ونضالهم ونضحياتهم وضعف المعطيات العربية والدولية المساندة لهم، مع ملاحظة أن أي حل يطرح في الظروف الراهنة لا يأخذ في اعتباره كل ذلك، بقدر ما يستند إلى أوامر أو إلى عملية تفاوضية أو تشريعية

ثالثا، تبعاً للمعطين السابقين، وكما

ثبت بالتجربة، فإن خيار الدولة المستقلة ليس له من الحظ أكثر من غيره من الخيارات، لذا ليس من الصواب على أي صعيد وضع خيار مقابل آخر. رابعاً، كل ما تقدم لا يلغي حق أي كان في تصور أو اقتراح ما يرى أنه الأفضل والأنسب للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لكن المشكلة في النقاشات السائدة اعتقاد أصحابها أنها قابلة للتحقق في المدى المنظور، وتعاطيهم معها كأنها نظريات أيديولوجية وكحقائق مطلقة تستحق الانقسام حولها (مع أو ضد).

خامساً، الفكرة هنا، إنه بدل الجدالات النظرية، الأجدى التركيز على بناء البيت، فهذا ما يفقده الفلسطينيون الذين باتوا في حيرة من أمرهم من دون كيان جامع ورؤية وطنية جامعة، وهي الفكرة التي حاول "ملتقى فلسطين"، الذي يضم فلسطينيين من كل أماكن وجود شعب فلسطين، طرحها كبديل عوض التركيز على شكل الحل الدولي بالتركيز على التوافق بين الشعب والأرض والقضية والرواية التاريخية، والصراع على الأرض كلها والحقوق كلها لكل شعب فلسطين.

لا شك أن موازين القوى والمعطيات الدولية تعاند الحق الفلسطيني لكن من الذي قال إن تلك الموازين أبدية؟ وهل أن وضع إسرائيل أقوى من وضع كل الممالك الأوروبية؟

فوق كل ما تقدم، ثمة مسائل أو معطيات مهمة يتناساها هؤلاء القادة والمفكرين والمحللين في غمرة حماسهم لهذا أو ذاك الخيار، يمكن إجراؤها في الآتي:

أولاً، ضعف الفلسطينيين من كل النواحي، لاسيما إدارتهم لأنفسهم واستثمار مواردهم ونضالهم ونضحياتهم وضعف المعطيات العربية والدولية المساندة لهم، مع ملاحظة أن أي حل يطرح في الظروف الراهنة لا يأخذ في اعتباره كل ذلك، بقدر ما يستند إلى أوامر أو إلى عملية تفاوضية أو تشريعية



ماجيد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

في نقاش القادة أو المفكرين أو المحللين السياسيين الفلسطينيين لما يروونه من حلول مستقبلية لقضية الشعب الفلسطيني وصراعه ضد إسرائيل، تغيب العديد من المسائل في أغلب الأحوال، إذ يبدو ذلك النقاش أكثر شبيهاً بمونولوج، أي كمنجاة داخلية، أو يأتي كتعبير عن حالة رغبوية وعن تصور متخيل. هذا يشمل ما يعرف بـ"حل الدولتين"، أو بشكل أدق حل الدولة الفلسطينية المستقلة في 22 في المئة من أرض فلسطين التاريخية، بكل تعبيراته أو تجلياته (دولة مستقلة أو كونفدرالية أو فدرالية)، كما يشمل ذلك حل الدولة الواحدة أو دولة المواطنين المتساويين أو فئائية "القومية"، وذلك بمعزل عن المفاضلة بينهما على أي صعيد سياسي أو حقوقي أو قيمي أو على صعيد المشروعية والإمكانية.

الجدال هنا يتمحور حول خيار حل الدولة المستقلة، الذي يطالب لدعائه أو منظره إن دعاء أنه أكثر واقعية من أي خيارات أخرى، علماً أن القيادة الفلسطينية اعتمدته منذ 47 عاماً (1974)، إلا أنه لم ير النور، وهذا ينطبق على الحل الأقل منه، أي اتفاق أوسلو (1993)، الذي بات له 28 عاماً، والمعنى، إن العناد المتمثل بالتشبث بهذا الحل كخيار وحيد وحصري كان يمكن تفهمه في السنوات الأولى لطرحه، أما بعد قرابة نصف قرن، لاسيما بعد الدخول في تجربته، فلم يعد مقبولاً ولا مفهوماً مثل ذلك، يزعم الواقعية، على رغم أن الواقع نفسه نفاه طوال قرابة خمسة عقود جملة وتفصيلاً.

ليس الغرض من الاستنتاج السابق الإيحاء أن ثمة حلولاً أكثر واقعية أو أقرب للإمكانية من حل الدولة المستقلة في الضفة والقطاع، لا تحريز فلسطين، ولا دولة واحدة بكل تعبيراتها، وإنما المقصد التأكيد على: أولاً، أن الحديث البقيني عن شكل دولتي لحل القضية الفلسطينية والاختلاف عليه لم يكن واثماً بعد. وثانياً، إن الفلسطينيين لم يبلغوا بأوضاعهم وإمكاناتهم وفدراتهم والمعطيات المحيطة بهم حد يفرض أي خيار، وتالياً فهم لا يملكون ترف المفاضلة بين خيار وآخر، ناهيك عن الاختلاف من حوله.

ثالثاً، تبعاً للمعطين السابقين، وكما

الضربات الأميركية لميليشيات إيران في سوريا

التي سيجرم على موقفها ويحدد ما إذا كانت مدعومة ليست عندها بدائل أو مستعدة لأن تتبنى نهجا أكثر تشدداً! غير أن ما يسهل مهمة باين، كون الإسرائيليون يستمرون في توجيه الضربات للإيرانيين، في سياقهم الخاص الموصول بتثبيت السياسات الخليجية الجديدة حيال تل أبيب. وبحكم عامل الترابط بين الإستراتيجيتين الأميركية والإسرائيلية، فإن الثانية تنوب عن الأولى على صعيد النشاط العسكري في سوريا. وعلى الرغم من ذلك، فأغلب الظن أن التهدة بين واشنطن وطهران، وحتى في حال وصولها إلى تهدة في العراق، لن تؤدي موضوعياً إلى وقف الهجمات الإسرائيلية ضد الميليشيات الإيرانية في سوريا.

الإسرائيليون، على الرغم من كونهم غير معنيين بإسقاط النظام في دمشق، ليسوا مضطرين للوقوف مكتوفي الأيدي أمام التواجد الإيراني في سوريا. ولا يرون في الدور الإيراني في سوريا، تحديداً، عاملاً إيجابياً يتناغم مع رغبتهم في بقاء النظام. ذلك لأن حسابات الإسرائيليون الإستراتيجية على مستوى الإقليم اقتضت منهم الاستمرار في استهداف الإيرانيين، وجعل تواجدهم في سوريا نقطة ضعفهم ونقطة لاستنزافهم، على النحو الذي يقرب السعودية من إسرائيل أو العربي تتقاطع الإستراتيجيات وتتفرع وتتعمد إسرائيل المحافظة على مسار محدد ليس بالضرورة موازياً للمسار الأميركي في التفاصيل.

الأميركيون يريدون تهدئة مع إيران ويريدون إعادة الاتفاق النووي إلى وضعه السابق، أما الإسرائيليون فشانهم مختلف، يتمثل في الإصرار على المجابهة واستغلال الثغرة الإيرانية في سوريا بذريعة الحفاظ على أمنهم.

التابعة لإيران جاءت، من حيث التوقيت، موازية لنشر "تقرير خاشقجي" وقد اختصر شانزير الأمر بقوله "تم استفزاز الولايات المتحدة، فردت" وأضاف "من المشكوك فيه أن تكون السعودية عاملاً مهماً في قرار الضربة".

ذلك لا ينفي أن المملكة العربية السعودية وحلفاءها يرتقبون الأحداث، بل لعلمهم مطمئنون إلى كون الأجندة الإيرانية في المنطقة من شأنها الحفاظ على توتر العلاقة بين طهران وواشنطن مهما حاولت الإدارة الأميركية الجديدة تهدئة هذا التوتر. وبينما لا تزال إيران في مرحلة اختبار سلوك الإدارة الجديدة، على الرغم من إشارات واشنطن الدالة على بدء دبلوماسية أخرى نووية، فإن إدارة باين في الوقت نفسه ستظل معنية باستراتيجية عمل فعالة على مستوى الملف الإيراني برمته.

الإيراني برمته الذي فالاختبار تواجده هو

إباحت FDD في واشنطن، الذي أكد أن إدارة باين تتجنب تصعيد التوترات في العراق لتخاشي "اندلاع حريق أوسع، واعتماد تكتيك الضربات الرمزية".

معنى ذلك أن الأميركيين عازمون على الدخول في لعبة شد الحبل مع إيران من خلال ردود عسكرية محدودة ضد وكلائها في سوريا، وهذا ما تضطر إليه إدارة باين في هذه الفترة المبكرة من عملها، وتراه أفضل من عدم الرد على الهجمات التي يتعرض لها الأميركيون في العراق فالرسالة التي تريد إدارة باين توجيهها للإيرانيين أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام "الاستفزازات" وأن باب التصعيد مفتوح بموجب حسابات أميركية بوحدة غير موصولة بعوامل أخرى أو بدولة أخرى كالسعودية.

فقد كان لافتاً أن ضربات الأرباع ضد الميليشيات

وكانت تلك الضربات قد دمرت عدة منشآت عند نقطة مراقبة حدودية استخدمها عدد من الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، بما في ذلك كتائب "حزب الله" وكتائب "سيد الشهداء".

وقد جاءت الضربات، حسب دينيس روس، بطريقة من شأنها ضبط ردود الأفعال "السلبية" في العراق على رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي. وتعمدت إدارة باين أن تكون الضربات على الجانب السوري من الحدود العراقية السورية، لكي تكون صيغة الرسالة أن الأميركيين سوف يردون بسرعة كلما جرى استهداف المراكز الأميركية في العراق بالصواريخ، والتأكيد في كل مرة أنهم سيستخدمون المزيد من القوة.

وفي هذا الإطار بدا أن الإدارة الأميركية عازمة على اتباع أسلوب الجراحة الموضوعية المحدودة في التعاطي مع الهجمات الموحى بها إيرانياً في الأراضي العراقية، وهذا ما عبّر عنه صراحة جوناثان شانزير نائب رئيس مركز



عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

تسعى الإدارة الأميركية الجديدة إلى تكريس الفصل بين مجمل الملف الإيراني وما يقع من عمليات الاستهداف للمراكز الأميركية في العراق، فعلى مستوى هذا السياق الأخير، لم تتردد إدارة جو باين في إظهار الاستعداد لتوجيه ضربات للميليشيات المدعومة من طهران والمتواجدة في شرق سوريا. وقال السفير دينيس روس، الدبلوماسي المخضرم والزميل المتميز في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، معقبا على الضربات الأخيرة التي وجهها الأميركيون، إن إدارة باين "فهمت أنه يتعين تدفيع الثمن للميليشيات من خلال توجيه ضربات جوية عسكرية ضد منشآت تابعة لها". وأردف روس قائلاً "كانت الضربة الأخيرة محدودة، لكنها أظهرت أننا سنستخدم القوة ومن الواضح أنه يمكننا فعل المزيد. سنرى ما إذا كان الإيرانيون قد فهموا الرسالة". ومعلوم أن الهجمات الأميركية الأخيرة ضد الميليشيات الإيرانية كانت رداً على الهجمات الصاروخية ضد أهداف أميركية في العراق.

المحدث باسم البنناغون جون كيري قال في بيان إن القوات الجوية الأميركية، وبتوجيه من الرئيس باين، مساء الثلاثاء الماضي، شنت غارات جوية على البنية التحتية التي تستخدمها الجماعات المسلحة المدعومة من إيران في شرق سوريا. ومضى يقول إن "الرئيس باين سيعمل على حماية الأفراد الأميركيين وقوات التحالف، وفي الوقت الذي يتصرف فيه بطريقة متعددة تهدف إلى تهدئة الوضع العام في كل من شرق سوريا والعراق".



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العقبوي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk